S

UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23644
26 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل إلى أعضاء مجلس الامن الرسالة المرفقة التي تلقّاها من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ وموجهة
إلى الامين العام من المدير العام للوكالة
الدولية للطاقة الذرية

مرفق طيه التقرير المتعلق بعملية التفتيش العاشرة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . ولعلكم ترون من المناسب إحالة التقرير إلى أعضاء مجلس الامن ، وبالطبع ، ساظل انا ورئيس المفتشين ، البروفيسور موريزيو زيغيريرو ، مستعدين للمشاركة في أية مشاورات ترغبون ، أو يرغب المجلس ، في إجرائها .

(توقيع) هانز بليكس

تقرير عن عملية التفتيش الموقعية العاشرة التي
قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في
العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١)

٥ - ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢

النقاط البارزة

- كانت علامات زيادة التعاون التي لوحظت خلال عملية التفتيش التاسعة واضحة من جديد . وقد ذكر الجانب العراقي أن التحوُّل من الاتجاه الدفاعي إلى اتجاه تعاوني إنما يرجع إلى أنه قد جرى الآن تقييم مدى البرنامج النووي العراقي وأهدافه الاساسية تقييما كاملا وإلى أن العراق حريص على أن يطوي صفحة الماضي وأن يساعد في تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين والعمل ، بذلك ، على إزالة عقبة هامة أمام رفع الجزاءات .

- وكانت إحدى المهام الاساسية للفريق العاشر التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمثل في التفتيش على منشأة "سعد - ١٣" في محافظة صلاح الدين التي حددتها اللجنة الخاصة كموقع قد يكون به مفاعل نووي مخصص لإنتاج البلوتنيوم بكميات كبيرة وموجود تحت الارض . ولم يكشف التفتيش التفصيلي الذي جرى في الموقع وفي المنطقة المحيطة عن وجود أي مرفق من هذا النوع تحت الارض . والمعلومات والوثائق التي جرى جمعها خلال عملية التفتيش لا تؤيد التقارير التي تقول بأن هذا الموقع يوجد به مرفق من هذا النوع تحت الارض .

- وعمليات التفتيش في المواقع الجديدة الاخرى التي حددتها اللجنة الخاصة لم تقدم أي دليل على وجود أنشطة ذات صلة بالبرنامج النووي السري العراقي .

- وأجريت ، بنجاح ، مجموعة كبيرة من أنشطة المتابعة لعمليات تفتيش سابقة .

- وقدم خبراء نوويون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاشتراك في عمليات تفتيش للجنة الخاصة (فريق التفتيش رقم ٣٠) وذلك بناء على طلب كبير مفتشي اللجنة الخاصة .

مقدمة

١ - يوجز هذا التقرير نتائج عملية التفتيش العاشرة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) بمساعدة اللجنة الخاصة للامم المتحدة وتعاونها . وقد جرت عمليات التفتيش في الفترة من ٥ إلى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ ورأسها السيد موريزيو زيفيريرو ، من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بوصفه كبير المفتشين . وكان الفريق مؤلفا من ٣٥ مفتشا و ٦ من موظفي الدعم من ١٤ جنسية .

٢ - حددت اللجنة الخاصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ثمانية مواقع جديدة هي :

- "مركز التصميم للمستقبل" في مركز مدينة بغداد ؛

- مرفق البحوث الزراعية الذي تقوم بتشغيله منظمة الطاقة الذرية العراقية في اللطيفية الواقعة إلى الجنوب من بغداد ؛

- ستة مواقع في محافظة الموصل الشمالية .

وبالإضافة إلى هذا فإن اللجنة الخاصة حددت موقعين جرت زيارتهما خلال عمليات التفتيش السابقة التي قامت بها الوكالة وهما :

- مرفق للنقل وللصيانة الهندسية يقع بجوار مركز التويثة ؛

- منشأة "سعد - ١٣" الواقعة في محافظة صلاح الدين والتي تسمّى أيضا منشأة صلاح الدين .

وقام فريق الوكالة العاشر بالتفتيش على المواقع المحددة جميعها . ويرد في المرفق الاول وصف لعمليات التفتيش على المواقع المحددة .

٣ - جرت ، بنجاح ، أنشطة المتابعة لعمليات تفتيش سابقة في مركز التويثة وحوله وفي الاثير ، والقعقاع ، والفرات ، وبدر ، والاسكندرية ، والناصرية (جرت زيارة هذا الموقع لاول مرة) ، والموصل ، والرشيدية . وجرى العمل في حساب المواد النووية بغية مطابقة النتائج التي توصلت إليها اللجنة مع الإعلانات

العراقية . غير أنه يجري التقدم ببطء نظرا لعدم وجود سجلات دقيقة وسيحتاج الأمر إلى مواصلة القيام بهذا العمل .

٤ - قدم الفريق التابع للوكالة دعما تقنيا لعمليات تفتيش قامت بها اللجنة الخاصة (فريق التفتيش رقم ٣٠) في مرفق الحاسبات الالكترونية الرئيسية التابع لوزارة الصناعة والمعادن في مركز مدينة بغداد . وكانت اللجنة الخاصة قد حددت أصلا هذا الموقع كي يقوم فريق الوكالة العاشر بالتفتيش عليه . غير أنه خلال التحضير لبعثة الفريق العاشر ، في فيينا ، أصبح من الواضح أن الهدف من عملية التفتيش هذه يخرج كثيرا عن اختصاص الوكالة ولم يكن هناك وقت للحصول على الخبرة اللازمة . ولذلك فإنه قد اتفق على تحويل مسؤولية عملية التفتيش هذه إلى اللجنة الخاصة مع قيام الوكالة بتقديم الخبرة النووية حسبما يكون مطلوبا . وقد تبين أن هذا الترتيب كان مرضيا تماما . وسوف ترد نتائج عملية التفتيش هذه في تقرير فريق التفتيش رقم ٣٠ . وجرى الحصول على معلومات مفيدة عن الحاسبات الالكترونية الرئيسية الموجودة غير أنه لم يتم التوصل إلى دليل على استخدامها في تطبيقات نووية .

٥ - كانت هناك بعض الدروس المستفادة الهامة في مرحلة الإعداد وخلال بعثة التفتيش العاشرة وذلك كما يلي :

- على الرغم من أن تحديد المواقع استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء هو من مسؤولية اللجنة الخاصة ، كما هو محدد بوضوح في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ ، فإن اشتراك الأفراد التقنيين التابعين للوكالة في عملية تحليل المعلومات السابقة لتحديد المواقع سيكون مفيدا . وعملية غربلة المعلومات المتاحة للجنة الخاصة هذه قد تساعد في تحسين عملية التحديد .

- تبين أن اشتراك واحد أو أكثر من ممثلي اللجنة الخاصة في التخطيط التفصيلي لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة له فائدة وينبغي مواصلته في حالة عمليات التفتيش المعقّدة بشكل خاص .

- الإعلان عن عزم السلطات العراقية على زيادة تعاونها واتباعها لنهج "التعاون" بدلا من نهج "الردّ" في المساعدة على فهم أهداف برنامجها النووي مع تطوره على مدى فترة ١٥ عاما ينبغي تشجيعه .

أنشطة التفتيش

التعاون من جانب العراق

٦ - منذ بدء عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ ، كان التعاون العراقي قويا في بعض الاحيان وضعيفا في أحيان أخرى . وكان التعاون ضعيفا بصفة خاصة خلال بعثة التفتيش الثانية عندما رُفض السماح للمفتشين بدخول المنشأتين العسكريتين في أبو غريب والفالوجة وخلال بعثة التفتيش السادسة التي شهدت حادثة موقف السيارات الشهيرة . وكان ضعف التعاون متزامنا ، إلى حد كبير ، مع اكتشاف الوكالة لجوانب أساسية في البرنامج النووي السري - مثل مشروع الفصل الكهرمغنطيسي للنظائر ومشروع تصنيع الاسلحة .

وقد بدأ التعاون العراقي في التحسن بانتظام خلال بعثة التفتيش السابعة . وعلى سبيل المثال فإنه خلال بعثة التفتيش التاسعة ساعدت السلطات العراقية الوكالة في تحديد المواد المشتراة لبرنامج العراق الخاص بتصنيع الطاردات المركزية ، وأعلنت على الفور عن كميات لم يعلن عنها من مسبوكات الالومنيوم والصلب الخاص العالي التحمل (Maraging Steel) .

وأعلن الجانب العراقي أن السبب في زيادة التعاون هو التعجيل بالمرحلة الحالية للانشطة ، والانتهاء منها ، بما يرضي الوكالة ، طبقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ والبدء في أقرب وقت ممكن في مرحلة الرصد والتحقق المستمرين في الاجل الطويل . وتذكر السلطات العراقية أنها تتطلع إلى بدء هذه المرحلة في وقت مبكر لانها تأمل في أن يسهم ذلك بشكل حاسم في رفع الجزاءات .

وتذكر السلطات العراقية أيضا أنه ، باستثناء المعلومات المتعلقة بمصادر الشراء ، اكتشفت الوكالة ، بالكامل تقريبا ، ما هو مطلوب معرفته عن الاهداف الرئيسية للبرنامج النووي العراقي وعن إنجازاته ومنشآته وأنه إذا كان لايزال هناك بعض المعلومات الناقصة فإنها تتعلق بالتفاصيل فقط .

وخلال بعثة التفتيش العاشرة ، قطعت السلطات العراقية شوطا بعيدا في تسهيل ، وتشهيل ، أعمال الفريق التابع للوكالة ، وأبدت استعدادها للمساعدة في توضيح نظام الترميز المعقّد المستخدم في تصنيف المشاريع في مجالات البرنامج المختلفة .

وعلاوة على هذا فإن السلطات العراقية قد أعلنت عن استعدادها للجلوس مع خبراء الوكالة لمدة أسبوع تقريبا لإجراء مناقشة تفصيلية عن بدء البرنامج العراقي وخلفيته ومبرراته وعن أسباب اتخاذ قرارات معينة - أي بعبارة أخرى عن الأساس المنطقي الكامل للجهود التي قامت بها .

وأيا كان سبب هذا العرض فإنه يمثل ، على ما يبدو ، تغيرا أساسيا في الموقف وانتقالا من النهج الذي ينطوي على مجرد "الردّ" إلى نهج ينطوي على "التعاون" الكامل . وينبغي الاستفادة بالكامل من هذا العرض .

موقف السلطات العراقية فيما يتعلق بتقديم المعلومات وفقا لقرار مجلس الأمن ٧١٥

٧ - عقدت مع الممثلين العراقيين اجتماعات لغرض توضيح موقف السلطات العراقية بالنسبة لعدم امتثالها للالتزام بتقديم المعلومات المحددة في خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين الواردة في وثيقتي الأمم المتحدة S/22872/Rev.1 و Corr.1 والتي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٧١٥ (١٩٩١) .

٨ - والمعلومات المرسلة كضميمة لرسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة من وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن ليست مطابقة لما تشترطه الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن . وبصفة خاصة فإنه :

- المرفق الثاني من الوثيقة S/22872/Rev.1 يحدد بوضوح أن المعلومات الأولية التي يجب أن يقدمها العراق تشمل الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ في حين أن المعلومات الواردة من العراق تعكس الموقف كما كان عندما أعدت المعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أي بعد حرب الخليج وبعد عملية التدمير اللاحقة التي قام بها الجانب العراقي نفسه .

- ينبغي ألّا تقتصر قائمة البنود التي يجب تقديمها إلى الوكالة والواردة في المرفق الثالث من الوثيقة S/22872/Rev.1 ، على البنود التي في حوزة منظمة الطاقة الذرية العراقية بل ينبغي أن تشمل جميع البنود من النوع قيد البحث الموجودة في العراق .

٩ - ووافق الممثلون العراقيون على أن المعلومات المرسلة حتى الآن ليست مطابقة للاشتراطات المذكورة أعلاه . وأضاف الممثلون العراقيون أنه في حين يمكن

إجراء تعديلات كي ينعكس الموقف كما كان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ فإنه لا يمكنهم الالتزام بالاشتراط الثاني إذ انهم يعتبرون أن توسيع القائمة كي تشمل جميع البنود من النوع موضع البحث الموجودة في العراق هو أمر متعذر عمليا .

أنشطة المتابعة المنبثقة عن عمليات تفتيش سابقة

١٠ - خلال عملية التفتيش التاسعة ، أعلنت السلطات العراقية عن ٩٦,٧٥ طن من الصلب الخاص العالي التحمل ، وهي كمية تمثل الجزء الاكبر من عملية شراء كمية قدرها ١٠٠ طن . وكان قد سبق الإعلان عن الكمية المتبقية وقدرها ٣,٢٥ طن . وقد ذكرت السلطات العراقية أن الصلب الخاص العالي التحمل ، في شكل قضبان وأنابيب ، قد نقلته الجهات العسكرية (بعد حرب الخليج ولكن قبل عمليات التفتيش) إلى مسابك حيث جرى صهره وصبه في شكل "كتل" . وقد جرى تجميع "الكتل" في مؤسسة الاعمال الميكانيكية في الاسكندرية . وجرى تحويل المغنطيسات الحديدية المخصصة للاعضاء الثابتة للطاردات المركزية إلى مسحوق يجرى تخزينه أيضا في ذلك الموقع . وقام فريق التفتيش التاسع بمعاينة هذه المواد في آخر يوم لبعثته . ولان الوقت كان محدودا فإن الفريق قصر أعماله على وضع تقدير تقريبي لكمية المواد وأخذ بضعة عينات . وطلب من الجانب العراقي توزيع "الكتل" على مساحة أكبر لتسهيل إجراء تقييم أكثر تفصيلا في تاريخ لاحق . والتحليلات الاولية لعينات الصلب (الذي أعلن أنه صلب خاص عالي التحمل) التي جرى جمعها في الاسكندرية خلال عملية التفتيش التاسعة تبين أن الصلب له تكوين كيميائي يناظر الصلب الخاص العالي التحمُّل .

١١ - وزار فريق التفتيش العاشر المنشأة العامة الموجودة في الاسكندرية للتفتيش بمزيد من الدقة على الصلب الخاص العالي التحمل وعلى مسحوق الحديد . وكانت "الكتل" قد وُزعت على مساحة بحيث كان من الممكن التعرف على ثلاثة أحجام مختلفة . وقد وضعت "الكتل" في شكل رصّات (٦ قطع صغيرة ، و ٥١ قطع متوسطة ، و٤٠ قطعة كبيرة) واختيرت قطع من كل رصّة بشكل عشوائي وجرى وزنها . وقد قدّرت الكتلة الكلية بما قدره ٩٥,٦ طن (± ١٠ في المائة) وهو رقم يتفق بدرجة معقولة ، نظرا لحالة المادة ، مع الإعلان . وأُخذت عينات إضافية لإجراء تحليل متيالوروجي تفصيلي . وسوف يبين تحليل تركيب الجزيئات ، بالإضافة إلى التحليل الكيميائي ، ما يلي : '١' ما إذا كانت لاتزال للصلب خصائص الصلب الخاص العالي التحمل ، و '٢' إذا لم يكن الأمر كذلك ، ما إذا كان من الممكن

إعادة تحويله إلى صلب خاص عالي التحمُّل ، و '٣' الجهة المنتجة للمادة . وجرت من جديد معاينة مسحوق الحديد (حوالي ١٠٠ لتر) المخزّن في صندوق من الصلب . والوزن الإجمالي للصندوق هو ٤٠٠ كيلوغرام . وأُخذت عينة إضافية .

١٢ - وكان العراق قد أبلغ فريق التفتيش التاسع التابع للوكالة بأن المواد الالومينيومية الخاصة بتصنيع مكونات الطاردات المركزية - التي كانت موجودة في شكل أنابيب مصنّعة بالبثق لتصنيع الاغلفة المفرغة من الهواء والمضخات الجزيئية والمسبوكات الخاصة بتصنيع شفاة التوصيل العلوية والسفلية - قد أُخذت إلى منشأة أور (مصهر الالومنيوم الوحيد الموجود في العراق) في الناصرية وجرى صهرها . وقد قامت منظمة الطاقة الذرية العراقية بوضع الترتيبات لقيام فريق التفتيش العاشر بزيارة لمنشأة أور من أجل معاينة هذه المادة .

١٣ - وقد أقرَّ العراق باستلام ٣٠٠ طن من سبائك الالومينيوم (AlMgSi 1 F31) في شكل أنابيب مصنّعة بالبثق لتصنيع الاغلفة المفرغة من الهواء و ٨٤ طنا من الانابيب المصنوعة بطريقة البثق من سبائك الالومينيوم (AlMgSiPbF28) لتصنيع المضخات الجزيئية . وقد ذُكر أن هذه المادة قد جرى صهرها معا وصبها في شكل بلاطات يصل وزن كل منها الى ٣ أطنان تقريبا وجرى عدّ البلاطات واختيرت ثلاث منها لوزنها . وتحديد وزن سبائك الالومينيوم ، بالاستقراء ، بيّن أن وزن الرمّة بكاملها يصل الى ٤١٥ طنا (± ١٠ في المائة) وهو رقم يتفق بدرجة معقولة مع الاعلان . وقد أُخذت عينات من البلاطات الثلاث جميعها لتحليلها كيميائيا . وكان قد قُدم لفريق التفتيش التاسع إعلان عن مسبوكات الالومينيوم الخاصة بتصنيع شفاه التوصيل العلوية والسفلية للاغلفة المفرغة من الهواء . والمسبوكات جرى تقطيعها ثم صهرها . ولأن هذه الاعمال قد جرت بعجلة فإن بعض الاجزاء لم تصهر تماما . وقد حصل الفريق على إحدى قطع المسبوكات السليمة نسبيا من إحدى الكتل بواسطة منشار . ونظرا للاستعجال فإن الكتل ، التي بلغ وزن كل منها حوالي ٣٠٠ كيلوغرام ، قد شكّلت ووضعت في كومين في شكل غير منظم الامر الذي جعل تقدير الوزن أمرا صعبا . وقدّر أن الكومين يحتويان على ما مجموعه ٣٤٥ كتلة ، بما يناظر ١٢٥,٦ طن من الالومينيوم .

١٤ - وفي أوائل كانون الاول/ديسمبر ، أبلغت السلطات العراقية فريق العمل التابع للوكالة بظهور مشكلة بالنسبة للتركيب الكيميائي للمياه الموجودة في المستودعات التي توجد في الموقع باء والمخزن فيها وقود مشعّ من مفاعل "تموز - ١" و المفاعل "RIT-5000" ؛ إذ أن ارتفاع منسوب المياه الجوفية قد أدى إلى تسرب مياه جوفية تحتوي على أملاح إلى داخل المستودعات . وأعرب الجانب العراقي عن قلقه إزاء إمكان حدوث تآكل سريع في غلاف الوقود اذا لم يتم تصحيح هذه المشكلة . وقد توصل بعض أعضاء فريق التفتيش العاشر ، بالعمل مع نظرائهم العراقيين ، الى حل مؤقت بتدوير مياه عذبة داخل المستودعات (لحوالي ١,٥ ساعة لكل مستودع) . غير أن هذه المشكلة ستتكرر الى أن ينخفض منسوب المياه الجوفية . وعلاوة على هذا فإن معدل التآكل الذي لوحظ في بعض مجمعات الوقود كان أكبر مما هو متوقع . وقناة الوقود لمفاعل "تموز - ١" سليمة الى حد كبير . واقترحت السلطات العراقية أن تقوم بإخلاء القناة من الانقاض وإعدادها لتخزين الوقود المشعّ من جديد . وتقدّر السلطات العراقية أنه من الممكن أن تكون القناة جاهزة لتخزين الوقود في فترة تتراوح بين ستة أسابيع وثمانية أسابيع . ومع تزايد خطر وقوع حادثة إشعاعية في الموقع باء والتأخر في إزالة الوقود المشعّ من العراق ، سيوضع في أقرب وقت ممكن جدول زمني لنقل الوقود من الموقع باء بموافقة اللجنة الخاصة .

١٥ - وخُطط لفريق التفتيش العاشر إجراء متابعة آخر وهو أخذ عينات من نفايات اليورانيوم الموجودة في وحدة ثاني أكسيد اليورانيوم في الجزيرة ووضع الترتيبات اللازمة لنقل تلك النفايات . والنفايات الناتجة عن وحدة ثاني أكسيد اليورانيوم ، التي أعلن أنها تحتوي على ١٣ طنا من اليورانيوم ، كانت موضوعة في مستودع لتخزين النفط على بعد ٣٠ كيلومترا من الجزيرة . ووفقا للتفسيرات التي قدمت فإن الحجم الاجمالي لتلك المخلفات يبلغ ٢ ٥٠٠ متر مكعب تقريبا . ومحتويات المستودع تتكون أساسا من المياه التي تغطيها طبقة من الكيروسين يتراوح حجمها بين ٥٠ مترا مكعبا و ١٠٠ متر مكعب . والجزء الاكبر من اليورانيوم موجود في طبقة من الرواسب في قاع المستودع (سُمكها حوالي ٥٠ سنتيمترا) وتغطيها طبقة معلّق يتراوح سمكها بين ١٠ سنتيمترات و ٢٠ سنتيمترا .

١٦ - واتُفق مع موظفين من وحدة الجزيرة على إجراء لاستعادة اليورانيوم . وسوف يزال جزء المحلول من محتويات المستودع وينقل من جديد الى مستودعات تبخير مفتوحة للهواء في الجزيرة . أما جزء الرواسب فإنه سيستعاد منفصلا ويعالج ليعطي منتجا جافا . وبالاضافة الى هذا فإن اليورانيوم الموجود في المستودعات المفتوحة ، الذي يتوقع أن يكون جزءا ضئيلا من إجمالي المواد المطلوبة ، سيستعاد . وسوف ينقل منتوج هذه العملية الى الموقع جيم في التويثة . وقبل عملية التفتيش هذه ، قام العراق بإجراء التعديلات اللازمة في المستودع لنقل جزء المحلول الى سيارات تحمل صهاريج لإعادته الى الجزيرة . وقد جرت خلال عملية التفتيش هذه ملاحظة ملء الصهاريج الثلاثة الاولى وتفريغ صهريجين في الجزيرة . وأخذت عينات من الصهاريج الثلاثة جميعها لتحليلها . وكانت المحاليل تحتوي على مادة يورانيوم معلّقة . وسوف يكون من الممكن التحقق نهائيا من جميع اليورانيوم الموجود في المستودع عندما يقدم منتوج عملية الاستعادة لوزنه وأخذ عينات منه .

١٧ - ونوقش مع الجانب العراقي ، بالتفصيل ، خلال عملية التفتيش العاشرة ، الإعلان العراقي المنقح المقدم في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، كما نوقشت المسائل المعلقة المختلفة المتعلقة بميزانية المواد النووية . وكان الغرض من التنقيح الذي أجري في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ هو إدراج المواد النووية التي أعلن عنها العراق في ثلاثة إعلانات سابقة وفي مراسلة لاحقة . وقد وجدت ، ونوقشت ، التناقضات التالية :

- البلوتونيوم غير موجود في الإعلان . والسبب الذي قدمته السلطات العراقية لذلك هو أنه سبق نقل البلوتونيوم الى مختبر التحليل للضمانات التابع للوكالة . غير أن عناصر الوقود الجديد من اليورانيوم عالي التخصيب التي نقلت الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واليورانيوم - ٢٣٣ الذي نقل إلى مختبر التحليل للضمانات التابع للوكالة قد أدرجت .

- النفايات الصلبة - التي كانت تحتوي على ٣ ٢٣٠ كيلوغراما من اليورانيوم في الرواسب الموجودة في المعدات و ٢٥٠ كيلوغراما من اليورانيوم في مرشحات التهوية و ٢٥٠ كيلوغراما من اليورانيوم المعلق في محلول من مادة "تراي بوتيل فوسفات" (TBP) والكيروسين في الجزيرة - لم تدرج .

- كمية ثاني أكسيد اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٦ في المائة والتي أبلغ عنها في الإعلان العراقي هي كمية صحيحة طبقا لوثائق الشحن التي قدمها المورِّد ولتقرير مقدم الى الوكالة بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٨٢ . غير أن العراق قد أبلغ عن مقدار مختلف في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وقد طلب تصحيح "تقرير تغيير الحصر" العراقي من أجل ضبط سجلات الوكالة .

- كان قد أبلغ أن كمية ثاني أكسيد اليورانيوم المنتجة في الجزيرة هي ٠٩٥ ٩٦ كيلوغراما (تحتوي على ٦٠٣,٦ ٨٣ كيلوغرام من اليورانيوم) في حين أن الكمية الواردة في القائمة التي قدمتها السلطات العراقية ، بندا بندا ، هي ٩٧٦ ٩٦ كيلوغراما (تحتوي على ٤٤٥,٥ ٨٤ كيلوغرام من اليورانيوم) .

- مصدر النفايات المشعة هو المختبر الاشعاعي الكيميائي في التويثة وليس عكاشات كما ذكر في الإعلان .

- أجريت تصحيحات طفيفة بالنسبة للبنود المعلنة الاخرى .

١٨ - وجرى خلال بعثة التفتيش العاشرة للوكالة توضيح عدد من المسائل المتعلقة بميزانية المواد النووية . غير أنه لن يمكن التوصل الى استنتاجات نهائية بالنسبة للميزانية في وحدة الجزيرة ولثاني أكسيد اليورانيوم البرازيلي المنشأ وللمادة الإيطالية المنشأ التي استلمت من مرفق تصنيع الوقود الى أن يتم تحقيق ما يلي :

- تفريغ المستودع الذي يحتوي على نفايات سائلة بها عوالق صلبة في الجزيرة واستعادة كمية اليورانيوم المعلنة التي كانت موجودة فيه وقدرها ٠٠٠ ١٣ كيلوغرام والتحقق منها ؛ واستعادة كمية اليورانيوم المحجوزة في معدات التجهيز (الانابيب والمرشحات والناقلات وغيرها) والبالغة ٧٣٠ ٣ كيلوغراما والتحقق منها (قد يثبت أنه يتعذر اجراء التحقق لأن جزءا من هذه المادة مترسب في ٨٠٠ ١ متر من الانابيب التي استخدمت في نقل النفايات من المختبر الى أحواض النفايات) .

- موازنة كميات اليورانيوم البرازيلي المنشأ والبالغة ٦٠٠ ٢ كيلوغرام التي أرسلت إلى مختبر الهندسة الكيميائية والبحوث في التويثة (المبنى ٨٥) وحولت إلى رابع كلوريد اليورانيوم وذلك بعد وصول نتائج التحقق من تحليل العينات التي أخذت خلال البعثتين الثامنة والعاشرة .

- معرفة كمية اليورانيوم الموجودة في المحلول الذي به عوالق من رابع أوكسيد اليورانيوم والبالغ وزنه ١٨١,٥ ١ كيلوغرام (يجب أن يكون ذلك معروفا قبل أن يصبح من الممكن التوصل إلى استنتاجات عن ميزانية المادة المجهزة في مرفق تجهيز الوقود ؛ ونتائج تحليل العينات لم تصل بعد من مختبر التحليل للضمانات التابع للوكالة) .

- توفر نتائج تحليل الشوائب (ستقدم هذه النتائج معلومات لازمة للتأكد من المنشأ المعلن للمواد النووية المختلفة الذي ذكره العراق) .

وقد بيّنت السلطات العراقية أنها عازمة على تقديم إعلان آخر عن المواد النووية نتيجة للمناقشات .

١٩ - واضطلع خلال بعثة التفتيش العاشرة بأنشطة للمتابعة والرصد في عدد من المواقع التي سبق التفتيش عليها وذلك كما يلي :

- القعقاع : مراجعة الاختام واستبدالها في ملاجئ التخزين الموجودة في ملاجئ تخزين مادة "سيكلوتترامينيلين تترانترامين (HMX)" .

- الاشير : أخذ عينات اضافية من الموقع رقم ١٠٠ ومراجعة الاختام التي وضعت على المعدات (لوحظ هنا تجميع ونقل بعض المعدات) .

- بدر : مراجعة الاختام وجمع معلومات صور فوتوغرافية للمساعدة في تحديد الجهة المصنّعة للآلات التي تعمل بالتحكم الرقمي بواسطة الحاسبات الالكترونية والمخزنة هناك .

- الفرات : توضيح العمليات المخططة لأجزاء محددة من المرفق .

- الرشيدية : أخذ عينات اضافية مع التأكيد على الطرف الجنوبي لمبنى البحث والتطوير .

- التويثة : معاينة مضخات "تموز - ١" وتسجيل بيانات التعريف ؛ ومراجعة الاختام الموضوعة على الخلايا الساخنة وتغييرها ؛ وأخذ عينات من جهاز الخلط والترويق الذي نقل من الطرمية إلى التويثة ووضع أختام عليه ؛ وتقييم المواد التي كانت خاضعة من قبل للضمانات والموضوع عليها أختام في منطقة التخزين الجديدة لنقلها إلى الموقع جيم (المقرر التفتيش عليه في بعثة مقبلة) .

اتجاهات العمل في المستقبل

٣٠ - في رأي الوكالة أنه ينبغي مراعاة العوامل الهامة التالية عند النظر في اتجاهات العمل في المستقبل :

'١' يجب أن يخضع تحديد المواقع لأغراض البحث عن الوثائق والسجلات لتحليل دقيق . فعمليات التفتيش التي أجريت مؤخرا لم تكشف عن شيء ، وذكرت السلطات العراقية مكررا أنها قامت بتدمير الوثائق والسجلات بشكل منظم وكامل بعد بعثة التفتيش السادسة للوكالة .

'٢' ينبغي أن تكثّف الوكالة الجهود التي تبذلها في مجال الشراء بتعاون من حكومات الدول الاعضاء . وكما هو مبيّن أعلاه فإن السلطات العراقية لا تزال غير راغبة ، على الرغم من أنها قد أصبحت الآن أكثر تعاونا ، في الكشف عن مصادر مشترياتها . وبالاضافة إلى هذا فإن غالبية المواد والمعدات المشتراة قد دمرت وذلك وفقا لأفضل المعلومات المتوافرة للوكالة . وقد يكون تعاون الوكالة مع البلدان المصدرة هو الطريقة الوحيدة للحصول على معلومات جديدة .

'٣' بعد أن قامت الوكالة بعشر بعثات للتفتيش ، أدى مسح الجهود الشاملة التي بذلت من جانب العراق في برنامجه النووي السري إلى تكوين صورة متماسكة ومتناسقة إلى حد كبير . ومن الممكن أن يكون قد جرى تحديد وتقييم جزء كبير من البرنامج وأن ما تبقى هو مسألة تفاصيل . غير أن هناك حاجة إلى القيام بعمليات تفتيش أخرى للتأكد مما اذا كان هذا صحيحا في الواقع .

المرفق

التفتيش على المواقع المحددة

١ - قام فريق التفتيش العاشر التابع للوكالة بالتفتيش على عشرة مواقع محددة هي :

- منشأة صلاح الدين العامة (سعد - ١٣) التي تقع على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الشمال من سامراء ؛
- مركز النقل ومركز الخدمات الهندسية في التويثة اللذان يقعان خارج حد التويثة مباشرة ؛
- "مركز التخطيط للمستقبل" الذي يقع في مبنى خارج فندق الرشيد في مركز مدينة بغداد ؛
- مزرعة اللطيفية الزراعية الواقعة على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الجنوب من بغداد ؛ و ستة مواقع في منطقة صغيرة نسبيا تقع شمال شرقي الموصل ؛
- مصنع بادوش للاسمنت ؛
- مجمع السجن في شمال الموصل ؛
- سد بادوش ؛
- منطقة دعم إنشاء سد بادوش ؛
- مرافق الانتاج الحربي في الموصل (سعد - ٣٤) ؛
- مرفق دعم تعمير الموصل .

وكانت ثمانية مواقع محددة لأول مرة في حين حدد موقعان سبق التفتيش عليهما (سعد - ١٣ ومركز الخدمات الهندسية) . وقام فريق تابع للجنة الخاصة للامم المتحدة (فريق التفتيش رقم ٣٠) بالتفتيش على موقع محدد آخر وهو مركز للحاسبات الالكترونية موجود في وزارة الصناعة والتعدين - وذلك بدعم من الفريق العاشر التابع للوكالة .

٢ - جرى في يومي ١٠ و ١١ فبراير التفتيش على منشأة صلاح الدين العامة (سعد - ١٣) وهذا الموقع ، الموجود على بعد ٣٥ كيلو مترا تقريبا الى الشمال من سمراء على الضفة اليسرى لنهر دجلة ، جرى تحديده كموقع يمكن أن يكون موجودا فيه مفاعل تحت الارض لانتاج البلوتونيوم . وكان فريق للتفتيش النووي قد زار منشأة "سعد - ١٣" خلال بعثة التفتيش السابعة . غير أن تلك الزيارة كانت في سياق البحث عن مكونات الكترونية جرى تجميعها في موقع "سعد - ١٣" لبرنامج الفصل الكهرمغنطيسي للنظائر التابع لمنظمة الطاقة الذرية العراقية .

٣ - بدأت عملية التفتيش التي جرت يوم ١٠ شباط/فبراير باجتماع بين فريق التفتيش وممثلي منشأة "سعد - ١٣" (ومن بينهم المدير العام للمنشأة) والنظراء العراقيين لفريق التفتيش . وقد قدم المدير العام الى فريق التفتيش وصفا تفصيليا لغرض المنشأة ولكيفية تطوير الموقع وذلك كما يلي :

- شيّدت المنشأة شركة فرنسية وذلك أساسا بموجب عقد بنظام "تسليم المفتاح" ، بهدف تصنيع معدات اتصالات ورادارات عسكرية تعمل بالذبذبات العالية التردد بترخيص منحته الشركة الفرنسية للجيش العراقي .

- أنشئ المصنع بين منتصف الثمانينيات وآخر عام ١٩٨٤ . وبعد اصدار الترخيص بدأت العمليات في عام ١٩٨٥ . وبيّن المدير العام أن ممثلي الشركة الفرنسية كانوا موجودين في الموقع دائما من منتصف عام ١٩٨٠ وحتى غزو الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ولا تزال رخصة التصنيع الممنوحة من الشركة الفرنسية وشهادة القبول النهائية من الجانب العراقي معلّقتين .

- لإسكان عمال المصنع (حوالي ٣٠٠٠ فرد) وعائلاتهم ، قامت شركة كورية ، خلال تطوير موقع المصنع ، ببناء قرية كبيرة الى الجنوب مباشرة من الموقع . ويوجد مخيم انشاءات فرنسي بجوار الموقع بين موقع المصنع والقرية .

- وقُدم الى فريق التفتيش وصف تفصيلي لمأخذ المياه ولمرافق معالجة المياه وتصريفها للموقع بكامله (بما في ذلك الرسومات الهندسية) . والرقم الذي أعطي لطاقة مأخذ المياه هو ٣٠٠ متر مكعب في الساعة وهي كمية مقسّمة بين الموقع الصناعي (٤٠ في المائة) والقرية (٦٠ في المائة) . وكان هناك مأخذ ثان لتزويد مخيم الانشاءات الفرنسي بكمية من المياه تتراوح بين ٥٠ مترا مكعبا و ٦٠ مترا مكعبا في الساعة . ومرافق معالجة المياه الموجودة في المصنع وفي القرية متفقة مع الطاقة المحددة للمأخذ . ومعدلات التصريف لمخلفات الصرف الصحي (للمصنع والقرية) وللنفايات الصناعية أعطيت على أنها ٩٠ مترا مكعبا في الساعة و ١٠ أمتار مكعبة في الساعة على الترتيب . وقد انشئ في موقع المصنع بئر لمواجهة المشكلات الدورية التي تواجه مأخذ المياه .

- كان يجري تطوير الموقع خلال الحرب بين العراق وايران ، وأنشئت شركة هندية ملاجئ تحت الارض للوقاية من الغارات الجوية وذلك ابتداءً من عام ١٩٨٤ . وقد استغرق استكمال هذه الملاجئ حوالي سنة .

- تعرضت منشأة "سعد - ١٣" ، كما تعرض جزء من القرية ، لاضرار بالغة خلال حرب الخليج . ويشاهد بوضوح أن جهودا تبذل للتعمير . وذكر المدير العام أن العراق يمضي قدما في الخطة الاصلية للمنشأة .

- خصص الجزء الثاني من الاجتماع لوصف قدمه الجانب العراقي المناظر لفريق التفتيش لاعمال تجهيز موقع مفاعل توليد الطاقة التابع لمنظمة الطاقة الذرية العراقية . وقد وصفت الاعمال على أنها قد جرت في ثلاث مراحل على النحو التالي :

- خصصت <u>المرحلة الاولى</u> لتحديد موقع لمحطة الطاقة النووية في منطقة تقع الى الشمال من سامراء . وقد طلبت مقترحات من عدد من الشركات الاوروبية الغربية ووردت تلك المقترحات . وهذه العملية بدأت في أواخر السبعينيات واستمرت حتي عام ١٩٨١ .

- بعد قصف "أوزيراك" في عام ١٩٨١ ، صدرت تعليمات الى منظمة الطاقة الذرية العراقية بدراسة امكانية أن يكون الموقع تحت الارض . وهذه العملية ، التي شملت الفترة من عام ١٩٨٢ حتي أواسط عام ١٩٨٣ ، شكلت <u>المرحلة</u>

الثانية . وقد طلبت من عدد من الشركات الاجنبية مقترحات بشأن اختيار الموقع وتقدير المتغيرات التقنية المختلفة (أبلغ فريق التفتيش بأسماء الشركات) . وأكدت السلطات العراقية أن الحافز وراء جعل الموقع تحت الارض كان الحماية وليس اخفاء نشاط سري . وبيّنت السلطات العراقية أيضا أن الشركات المختلفة قد أجمعت على أن تكاليف انشاء مرفق تحت الارض ستكون باهظة وأن الحماية الإضافية التي سيوفرها جعل الموقع تحت الارض ستكون ضئيلة للغاية . وانتهت المرحلة الثانية بصدور قرار في عام ١٩٨٣ بالغاء فكرة جعل الموقع تحت الارض .

- وشكلت مواصلة العمل بشأن تحديد موقع فوق الارض لمحطة للطاقة النووية ومفاعل اختباري للمواد تتراوح قدرته بين ٤٠ ميغاوات و ٧٠ ميغاوات المرحلة الثالثة . ووصفت الاعمال التي تركز على موقعين الى الشمال من سامراء على أنها قد جرت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد خطط فريق العمل أعمال المتابعة الرامية الى الحصول على فهم أفضل للموقعين المرشحين ولاعمال اختيار الموقع التي قامت بها شركات أجنبية وللاعمال التي ذكر أنها قد أجريت بالتعاون معه الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٥ - جرى التفتيش على جميع المباني التي تتألف منها منشأة "سعد - ١٣" ، وكذلك الساحة المكشوفة الموجودة بين موقع المصنع والنهر ، ومأخذ المياه ، ومرافق المعالجة والتصريف للمصنع وللقرية ، والملاجئ الموجودة تحت الارض ، ومرفق للتسخين/ التبريد المركزي للقرية . وجرى تقييم مصدر الكهرباء للموقع ومقارنته بالإعلانات العراقية للمصنع وللقرية . وجرت معاينة جانب النهر ، لمسافة ٥٠٠ متر قبل نقطة تصريف القناة وبعدها وذلك من قارب صغير للتأكد من عدم وجود مآخذ/مخارج أخرى للمياه . وقام فريق من الغطّاسين بجمع عينات من المياه قبل نقطة تصريف القناة وبعدها وعينات رواسب من نقاط على امتداد قاع النهر ، كما قام بالبحث عن مآخذ/مخارج للمياه أسفل سطح مياه النهر (كانت ظروف البحث سيئة للغاية) . وقد جمعت عينات بالمسح في مبنى التصنيع الكبير وفي مبنى المسبك/الورشة المجاور في منشأة "سعد - ١٣" . وقامت طائرة هليكوبتر بمسح الموقع بكامله بالفيديو وبكاميرا التصوير الثابت .

الاستنتاج الذي توصل إليه فريق التفتيش ، مع انتظار نتائج تحليل العينات ، هو انه من غير المرجح أن يكون قد أنشئ في هذا الموقع مفاعل تحت الارض . وكان الجانب العراقي متعاونا للغاية طوال عملية التفتيش .

وفي ٦ شباط/فبراير ، جرت معاينة موقعين في مكان واحد هما موقع مركز النقل وموقع مركز الخدمات الهندسية في التويثة اللذان يقعان خارج حد التويثة مباشرة . وجرى التفتيش على مركز النقل أولا . وقبل حرب الخليج ، كان المركز يقدم الخدمات المركزية لتسهيل حركة الناس والمواد والمعدات بين موقع مشاريع منظمة الطاقة الذرية العراقية . وقد بيّنت السلطات العراقية أنها قد استنتجت ، قبل حرب الخليج بفترة طويلة ، أن سجلات التشغيل التي يحتفظ بها المركز تمثل خطورة تتعلق بالامن بالنسبة لبرنامجها المجزأ بدرجة كبيرة ، وجرى تدمير جميع السجلات . ولم يعثر على سجلات للتشغيل من أي نوع خلال عملية التفتيش . وطبقا لما ذُكر في البيانات العراقية فإن وظيفة المركز تقتصر الآن على تقديم خدمات النقل للافراد العاملين في التويثة . وجميع المركبات التي كانت في المركز لصيانتها عند إجراء عملية التفتيش كانت من الانواع المناسبة لنقل الاشخاص مقارنة بالمركبات المناسبة لنقل المعدات والمواد . وقد أخذت عينات بالمسح من حافلة فاخرة ، ويبدو أنها تستخدم في نقل كبار الشخصيات .

جرى في فترة ما بعد الظهر التفتيش على مركز الخدمات الهندسية . وكان قد سبق للفريق الاول التابع للوكالة أن فتّش هذا الموقع في أيار/مايو ١٩٩١ . ومن جديد ، لم يعثر على سجلات للتشغيل من أي نوع . وقبل حرب الخليج ، كان مركز الخدمات الهندسية عبارة عن مرفق تابع لمنظمة الطاقة الذرية العراقية ويقدّم خدمات صيانة المرافق والتصميم الهندسي للتويثة وللمواقع الاخرى التابعة للمنظمة . وبيّن الجانب العراقي أن المركز قد ظل ، منذ الحرب ، مشغولا بمجموعة من المهام المرتبطة بالتعمير بعد الحرب . ومنظمة الطاقة الذرية العراقية لم تعد هي العميل الوحيد للمركز . ومن الممكن للمرفق ، الذي يشمل منطقة لاختبار الاجهزة الالكترونية واصلاحها وعددا من ورش الماكينات الصغيرة ، أن يلبي مجموعة من الحاجات . وجرت معاينة وسائل التحريك المدمرة الخاصة بمفاعل "تموز - ١" التي شوهدت خلال عملية التفتيش الاولى التي قامت بها الوكالة ، ووافق الجانب العراقي على نقل هذه الاصناف إلى المخزن رقم ١٣ (ب) في الشاكلي خلال عملية التفتيش التالية .

٩ - في ٧ شباط/فبراير ، ركز الفريق أعمال التفتيش على "مركز التصميم للمستقبل" الذي أنشئ في مبنى يقع قرب فندق الرشيد في مركز مدينة بغداد . والمبنى مكون من أربعة طوابق ، وطابق تحت مستوى سطح الارض أسفل الجزء الرئيسي ، وملحق مكون من طابق واحد ومتصل بالمبنى الرئيسي . وقد بيّنت السلطات العراقية أنه توجد في المبنى جهتان مستأجرتان هما اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الذي يشغل الملحق والطابق الموجود تحت مستوى سطح الارض والمساحة الموجودة في النصفين الاماميين للطابقين الاول والثاني والطوابق الاربعة جميعها ؛ ومركز التصميم الذي يشغل بقية المساحة .

١٠ - أقرّ الجانب العراقي بأن المساحة التي يشغلها مركز التصميم قد تم الحصول عليها أصلا كي يشغلها مركز التصميم لمشروع "بتروكيماويات - ٣" الذي زاره فريق التفتيش السادس . وقد وصفت الانشطة الحالية لمركز التصميم على أنها تشمل تقديم الدعم في مجال الهندسة المدنية لجهود التعمير ، مع التأكيد على محطات القوى والمباني العامة المهدمة . وكانت غالبية المكاتب خالية . والوثائق القليلة التي تم العثور عليها تتفق مع الإعلان . ومن المرجح أن يكون بعض موظفي مركز التصميم الجديد قد أعيد تكليفهم بالعمل من مشروع "بتروكيماويات - ٣" . غير أنه بخلاف بعض حوافظ الملفات الخالية التي توجد عليها بطاقات تعريف مشابهة لرموز مشروع "بتروكيماويات - ٣" فإنه لا يوجد دليل على وجود أنشطة غير متفقة مع ما ورد في الإعلان . والكثير من المكاتب والمناضد ودواليب الملفات ، وغيرها ، كانت مغلقة وكان الاشخاص الذين لديهم المفاتيح يستفيدون من عطلة نهاية الاسبوع الطويلة ولم يمكن العثور عليهم لان يوم (السبت ٨ شباط/فبراير) كان يوم عطلة وطنية في العراق .

١١ - وفيما يتعلق بمكاتب اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، بيّن الممثلون العراقيون أن الاتحاد يتمتع بالحصانة الدبلوماسية في العراق . واستفسر الفريق ، كتابة ، عن هوية الاتحاد ومركزه . وقدّم الامين العام إعلانا بشأن غرض الاتحاد وأنشطته . ووصف الامين العام المنظمة بأنها اتحاد فيما بين ١٥ دولة عربية للعمل ، من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية ، على تعزيز اجراء البحوث العلمية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لهذا الجزء من العالم . وقد كفلت السلطات العراقية لفريق التفتيش امكانية الدخول الى المباني . وكان دخول الفريق وقيامه بالتفتيش في حضور ممثلي العراق والامين العام للاتحاد . والمواد الموجودة في المكاتب ، وبعض المواد المخزنة في الطابق الارضي ، وغرفة اجتماعات مجهزة تجهيزا جيدا ، ومطعم موجود في الملحق ، وحاسبة الكترونية صغيرة (HP3000) موجودة في الطابق الاول ، تتفق جميعها مع الاغراض

المعلنة . ويحتفظ الاتحاد بقاعدة بيانات كبيرة تشمل مكتبة لبراءات الاختراع وأوصافا لأنشطة الاتحادات العلمية الاخرى . وكان التفسير الذي أعطي لذلك هو أن قاعدة البيانات توفر للاتحاد وسائل التعرف على الجهات العربية التي تسهم في البحوث العلمية .

١٢ - والتفتيش على مركز النقل ومركز الخدمات الهندسية و "مركز التصميم للمستقبل" تطلّب القيام بأعمال المتابعة للتصرف في الخزائن المغلقة ودواليب الملفات ، وغيرها ، التي أغلقت بالشمع خلال عمليات التفتيش . وتلك الاشياء جرى فتحها في جميع الحالات ، مع استخدام الجانب العراقي للقوة في بعض الاحيان ، وجرت معاينة محتوياتها . وقد طرح على الجانب العراقي ، عدة مرات سؤال يتعلق بالكيفية التي أمكن بها لهذه المنظمات أن تعمل دون وجود سجلات للتشغيل . وكان الرد الثابت الذي قدّمه الجانب العراقي هو أن البرنامج الكامل لمنظمة الطاقة الذرية العراقية قد أُعلن عنه وأنهم قد تعلموا الدرس من عملية التفتيش السادسة التي قامت بها الوكالة وأنه لن يمكن العثور على أية سجلات في أي مكان في العراق .

١٣ - حددت مزرعة البحوث الزراعية النووية في اللطيفية كموقع مشتبه في استخدامه لتخزين المعدات والوثائق . وكانت منظمة الطاقة الذرية العراقية قد حصلت على هذه المزرعة ، التي تقع على بعد ٤٠ كيلومترا الى الجنوب من بغداد ، منذ سنتين لاستخدامها في التطبيقات النووية الزراعية . وموقع المزرعة يتكون من مبنى للمكاتب ، وصوبة ، ومولّد يدار بماكينة ديزل ، وبعض المخازن الصغيرة . وجرى تفتيش المزرعة وتبيّن أن النتائج متفقة مع الاستخدام المعلن . وكانت بعض معدات منظمة الطاقة الذرية العراقية مخزّنة في المزرعة غير أنه لم يترك فيها سوى زجاجات غاز . وقد أخذت عينات بالمسح من الزجاجات . ومع أن عملية التفتيش قد جرت دون إخطار مسبق - أعطي التحديد للطرف المناظر قبل الوصول بعشر دقائق - فإن الموظفين كانوا ، على ما يبدو ، مستعدين للزيارة .

المواقع المحددة بمنطقة الموصل : حددت المواقع الستة الموجودة في المنطقة جميعها كمواقع محتملة لمرافق إنتاج الماء الثقيل .

١٤ - يتكون مصنع أسمنت بادوش من جزأين - وحدة كبيرة حديثة ، ووحدة عتيقة أقدم توقف تشغيلها وغير مستخدمة . وجرت زيارة الجزأين . وكانت العمليات مكشوفة وتمثل بوضوح عمليات مصنع للأسمنت . وكان غبار الاسمنت في كل مكان وكانت

"الطرق" مستنقعا من الطين مما جعل أخذ عينات أمرا غير ذي معنى . وعلى أي حال فإن الفريق قد اعتبر أنه ليست هناك ضرورة لأخذ عينات . وجرت معاينة الصوامع الطويلة من الداخل للتأكد من أنها ليست تمويها لابراج التبادل . وكان الفريق مقتنعا بأن المصنع هو دون شك مصنع للاسمنت كما أعلن .

١٥ - مجمع السجن في شمال الموصل يتكون من سجنين منفصلين . وقد أُعلن أن السجن الأول الذي جرت زيارته مخصّص للمحبوسين لمدد قصيرة ولكنه أغلق منذ آذار/مارس ١٩٩١ . وحالة هذا السجن من الداخل ، كما بدت ، تؤكد ذلك . وكان السجن الثاني مختلفا تماما . وقد ذُكر أن ذلك السجن مستخدم للمجرمين المحكوم عليهم بأحكام طويلة . وجرت زيارة معظم أجزاء ذلك السجن ومن بينها مستشفى السجن والورش والمقصف والمسجد وغير ذلك . وجرت معاينة إمدادات الكهرباء ، وبيّن هذا أن الحمل متفق مع استخدام الموقع كسجن . وقد غادر الفريق الموقع دون أن يكون لديه أي شك في طبيعته .

١٦ - موقع إنشاء سد بادوش هو مشروع كبير للغاية وبه الكثير من المخازن . وقد ذكر مدير الموقع أنه قد سبق للمشروع توظيف ما يزيد عن عشرة آلاف عامل غير أنه قد جرى الاستغناء عن غالبيتهم بسبب الحرب وبسبب مشكلات حادة تتعلق بإمدادات الطاقة نتيجة للحرب . وجرت زيارة غالبية المخازن وتبين أنها تحتوي على المعدات المعتادة المرتبطة بموقع للهندسة المدنية . وتبين أن إمدادات الطاقة يبلغ مجموعها حوالي ٥ ميغاوات ، وأن هذا الحمل متفق مع احتياجات مثل هذا الموقع . وعند أسفل السد نفسه كانت هناك عشر مضخات وكانت ثماني مضخات منها تعمل بحمولة قدرها ٢,٤ ميغاوات . وكان بالموقع ثكنات لعدد كبير من العمال .

١٧ - حُدد سد بادوش كموقع منفصل ولكنه كان ، في الواقع ، خاضعا لمدير موقع الدعم الموصوف أعلاه نفسه . وقد أوضح أن سد بادوش يجري إنشاؤه نتيجة لوجود قلق بالنسبة لاساسات سد الموصل الذي عثر فيه على الجبس . وقد استكملت الدعامات والأعمال الترابية . وجرت زيارة محطة الطاقة عند قاعدة السد ولكنها كانت في مرحلة مبكرة للإنشاء . وكان الناتج المخطط هو ١٧٠ ميغاوات وكان أحد العوامل الاساسية في هذا الموقع وجود رائحة كبريتيد الهيدروجين (يدم كب) وقد أوضح المدير أن التركيز عال لدرجة أن نوبات العمل كانت تقتصر على ساعتين بعد أن توفي ستة اشخاص . وليس هناك شك في أن ارتفاع تركيز كبريتيد الهيدروجين يرجع الى وجود تسرب من الارض كما أدعي . وقد يفسر هذا وجود شكوك بالنسبة لتخصيب الماء الثقيل لأن كبريتيد الهيدروجين هو مكو

رئيسي في إحدى العمليات المعروفة . وقد استنتج الفريق أنه لا يوجد دليل على وجود أنشطة سرية .

١٨ - ومرافق الانتاج الحربي في الموصل عبارة عن مجمع كبير به مبان منفصلة تماما وتقع على تلال صغيرة منفصلة يبعد كل منها عن الآخر بمئات الأمتار . وقد أصيب الموقع بأضرار بالغة خلال الحرب . وبدا كما لو كان كل مبنى قد لقي اهتماما خاصا بالنسبة للقصف الدقيق . وقد تعرضت غالبية المباني للتدمير الكامل غير أن أعمال التعمير تجري في بعض المواقع . وكان الانتاج مركزا على أنواع خاصة من المطاط ، وهي أنواع كانت تستخدم في إنتاج أقنعة الغاز والملابس الواقية للحرب الكيميائية والبيولوجية . كذلك فإن اللدائن كانت تستخدم في إنتاج لعب الأطفال والحلي الطريفة ضمن أصناف أخرى . وكان من الواضح أن المصنع هو مصنع متنوع للغاية . وجرى تفتيش الموقع بكامله . وكانت مختبرات مراقبة الجودة سليمة ، غير أنه لم يتم العثور على أشياء هامة . وكان مبنى انتاج المطاط سليما أيضا وانتهى تقريبا إصلاح المخزن الرئيسي . وكان هذا المخزن قد أنشئ طبقا لمستوى مواصفات مرتفع وبه مرافق اوتوماتيكية للتحميل ولتحديد الأرفف . وقد لوحظ بصفة خاصة ارتفاع مستوى الإجراءات الأمنية حول المصنع ووجود دوائر تلفزيونية مغلقة حول الحد الخارجي للمصنع بالكامل . وكان يوجد في أحد المباني ٢٤ برجا صغيرا للتبريد ، وهي أبراج يمكن بواسطتها التخلص من عدة ميغاواط من الطاقة . وكان المبنى المرتبط بهذه الأبراج مدمّر ، غير أنه لم يمكن التوصل الى استنتاجات بالنسبة للأعمال التي كانت تُجرى . كذلك لم يمكن التوصل الى أدلة على وجود أية أنشطة ذات صلة بالمجال النووي .

١٩ - ومرفق دعم تعمير الموصل ، وفقا لما كان محددا ، يتكون من منطقتين منفصلتين تقع كل منهما على أحد جانبي الطريق الرئيسي السريع . وقد أمكن الدخول الى المنطقة الأولى بسهولة . وهذه المنطقة تتكون أساسا من تسعة مخازن جيدة النوعية . ولم يعثر على أية مكونات مثيرة للشكوك . أما المنطقة التي تقع على الجانب الآخر من الطريق فلا يوجد ، كما بدا ، أي ارتباط بينها وبين المنطقة الأولى . وكان من الواضح أن الموقع هو مخزن للاطارات كأي مخزن موجود في جميع البلدان . وكان المظهر العام للمنطقة ، كما بدت كمنطقة متهدمة ، يماثل المظهر العام لموقع عادي لتخزين الإطارات الرخيصة .

- - - - -